ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع قال في سبك المنظوم مالم يمنع من المطابقة مانع
باب التعجب قول ابن الحاجب افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب قال الرضي لكونه في قسم
الافعال لا ينتقض بنحو ناهيك ولله دره ويا لك رجلا ونحوه بل ينتقض بنحو قاتله الله
ونحوه فانه فعل لانشاء التعجب وليس لمحض الدعا الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعه
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع قال واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس لانشا
قولهما والعبارة لابن الحاجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به قال الشاطبي هذا الحصر
مردود بان في كلام العرب صيغا كثيرة تقتضي من معنى التعجب ما يقتضيه ما افعله وافعل به
واجاب بانها لا تدخل تحت ضابط ولا قياس والمراد هنا ما ينضبط ويقاس قول الالفيه
اوجي بافعل قبل مجرور ببا وتلو افعل انصبنه شرط المتلو فيهما ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة
قول ابن الحاجب وما مبتدا بلا خلاف وعن الكسائي انه لا موضع لها من الاعراب وهو شاذ
قوله وموصوله عند الاخفش من احد اقواله وله قول ثان كقول سيبويه وقال ثالث انها نكرة
موصوفه وافعل صفتها والخبر محذوف وذهب الفرا وابن درستويه الى انها استفهاميه وما بعدها
خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم قوله وبه فاعل
عند سيبويه مفعول عند الاخفش قال في شرح التسهيل ولو اضطر شاعر الى حذف اليا لزمه
الرفع على الاول والنصب على الثاني قول الالفيه وحذف ما منه تعجب استبح ان كان
عند الحذف معناه يضح قال في شرح الكافيه لا تحذف اليا بعد افعل الا مع مجرورها بشرط
ان يكون مسبوقا بآخر مثله الفاعل المذكور واورد عليه انه اطلق على الاسم متعجبا منه ومن
التعجب منه فعلا للالفيه واجاب ابن المصنف بانه حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه وفي بعض النسخ وعليها شرح الشاطبي ان كان عند الحذف معنى يتضح واورد عليه
تقديم التمييز على الفعل والاكثر على منعه قولهما والعبارة للالفيه وصغهما
من ذي ثلاث فيا احران الاول اي من فعل ذي ثلاث فلا يصاغان من اسم الاسد وذا
وقد صرح به في الشذور الثاني زاد ابن الحاجب والشذور مجرد وكذا في سبك المنظوم
اي فلا يصاغان من ثلاثي مزيد وهو غير افعل وفاق واما افعل فالذي صحح ابن مالك
ونسبه الى سيبويه والمحققين انهما يصاغان منه قياسا مطلقا ومذهب الاخفش
والمازني والمبرد ومن تابعهم انه مسموع وصحح ابن عصفور والتفصيل فان كانت

همزته

همزته لم يجز ولغيره جاز قولهما صرفا لم يذكره ابن الحاجب ولا الشذور ولابد منه
وفي تقييده بكامل التصرف احتراز من نحو يدع ونذر ولم يذكر ابن الحاجب شرط كونه
قابل فضل ولا تاما ولا غير منفي ولا مبني للمفعول ولابد منها وذكرها في الشذور
الا الاول وبقي شرط آخر لم يتعرض له الثلاثة وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره
نحو قال من المقايله فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر قايلته وما انومه
في ساعة كذا كما قال لو اتركت ولم يقولوا دعت نص عليه سيبويه وذكره في التسهيل
وبقي شروط مختلف فيها والصحيح عدم اشتراطها وهي ان يكون فعل يا القلب
اصلا او نحو ملا وان يكون واقعا وان يكون دايما قول الالفيه وغير ذي وصف
يضاهي اشهلا قال ابن هشام مراده بالوصف وصف لغير التفضيل ولو قال
وغير لون او تعيين خلص من كل اشكال وكان ضبطا للحكم بمحل العلة فانه يرد على عبارته
عمي قلبه فهو اعمى القلب وفي التنزيل من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى فان كان
الاولى صفة كاحمر والثانيه افعل تفضيل وكذا قال ابو عمرو والاولى دون الثانيه
قول ابن الحاجب وليس بلون ولا عيب قال في النخف ليس كذلك مطلقا في كل عيب
قال الجهل والبخل والبله وشبهها عيوب ويبنى منها قوله لان منها افعال الغيره
هذه العلة هي التي اختارها في شرح التسهيل وقال انها اسهل من تعليل الجمهور بان
احق ما يضاف منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع ان يكون على افعل
قولهما والعبارة للالفيه واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب انما يصح ذلك في كل فعل متصرف
مثبت مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور فلا يمكن في غير متصرف لانه لا مصدر له ولا منفي ولا
مبني للمفعول حتى يؤتى بحرف مصدري نحو ما اقرب ان لا يفعل وما اشد ما ضرب
ولا بما مصدر له مشهور حتى يجعل له ايضا نحو ما اكثر ما بدر زيد السوداما ما لا يقبل
الفضل فمثل له ابن الناظم بقولك ما افجع موته وقال ابن هشام لا يتعجب منه البتة
قول ابن الحاجب واجاز المازني الفصل بالظرف وظاهره تضعيف وفي الالفيه
حكاية الخلف بلا ترجيح وفي سبك المنظوم وربما فصل على نحو لها وفي شرح الكافيه
والصحيح الجواز لثبوت ذلك عن العرب وفي شرح التسهيل ليس ممتنع ولا ضعيف وبالغ

Copyright © King Saud University